Atlantic Council

موجز النشرة

تعبئة الشتات العراقي وتنمية العراق في المستقبل

آذار/مارس ٢٠٢١ علا كاظم

المقدمة

كان التدخل الأمريكي في العراق في العام ٢٠٠٣ وما أعقبه من الاحتلال لحظةً تاريخية. لم ينهِ فقط أكثر من ثلاثين سنة من حكم صدام حسين الدكتاتوري، بل أدّى إلى عودة الملايين من العراقيين الذين أقاموا في الشتات إلى العراق لرؤية أسرهم لأول مرة منذ عقود والمساهمة في إعادة بناء البلد أيضًا. وقد نُفي العديد منهم سابقًا بسبب المعارضة السياسية ضد النظام أو فرّوا بسبب الاضطهاد والقمع السياسيين والاجتماعيين علاوة على الأحوال الاقتصادية المتدهورة.

أراد الكثير منهم استغلال المهارات والخبرة والشهادات والمؤهلات التي اكتسبوها في الغرب للمساهمة في إعادة بناء البلد. ولكن من المؤسف أن تغيير نظام الحكم إلى النظام السياسي العرقي الطائفي، والعنف والفساد اللذان تأسسا بعد ذلك، ردعهم عن العودة الدائمة.

وبغضّ النظر العنف الذي واجهه المتظاهرون في ثورة تشرين ٢٠١٩، ساد سلام نسبي في البلد منذ عام ٢٠١٧ الذي شهد هزيمة الدولة الإسلامية، مما يقدّم فرصة هائلة للمغتربين ليساعدوا وطنهم على الازدهار ويدعموا إخوانهم المواطنين من خلال تجاربهم وخبراتهم ومهاراتهم المكتسبة في الخارج. إذ يجب انتهاز الفرصة الكبيرة المتوفرة للتدريب والتوجيه والاستثمار في العديد من القطاعات المتضررة حاليًا للمساعدة في دفع اقتصاد العراق الراكد ومجتمعه قدمًا من خلال الانخراط الحكومي فيهما على الصعيدين الاستراتيجي والمؤسسي – وهو الأمر الذي لم يتحقق حتى الآن.

يلقي هذا البحث الضوء على تعبئة الشتات العراقي قبل التدخل الأمريكي في العراق في عام ٢٠٠٣ وبعده، ويبحث في الطرق التي سعى بها المغتربون للمساعدة في إعادة بناء وطنهم على مستويَي النخبة والشعب فضلاً عن التحقيق في التغييرات بمرور الوقت. وجدير بالذكر أن البحث يحلّل العقبات – بالإضافة الى النظام العرقي الطائفي – التي أعاقت تعبئة الشتات العراقي منذ عام ٢٠٠٣. وهذه تشتمل على السياق الأمني والديناميات الداخلية–الخارجية والتغيير في الثقافة والمجتمع وفرص التعليم للأسر والحقوق الجندرية وحقوق الأقليات والتمويل والتجربة المهنية.

يؤكد هذا البحث على أنّ الشتات العراقي مورد ثمين للعراق لم يتم استغلاله بعد. وقد حان الوقت للعراق وللعراقيين الذين يقيمون في الخارج استثماره بطريقة منظمة ومؤسسة ليحدث التغيير الحقيقي والتنمية على أرض الواقع. ويسلّط

تزوّد **المبادرة العراقية في المجلس الأطلسي** صناع السياسة عبر الأطلسي وفي المنطقة بوجهات نظر وتحليلات فريدة بشأن التحديات والفرص القائمة التي تواجه العراق في وقت تحاول فيه البالد بناء نظام سياسي شامل واستقطاب استثمارات اقتصادية وتشجيع نمو مجتمع مدني نابض بالحياة.

أحمد الجلبي في المناقشة مع بول بريمر ووزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد. المصدر: *https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Ahmed_Chalabi_in_discussion_with_Paul_Bremer_and_Donald_Rumsfeld.jpg*

البحث الضوء على خمسة طرق يمكن أن يساهم المغتربون من خلالها بشكل أكثر استدامة في العراق، سواء كان ذلك من خلال التواصل الحكومي أو التعاون مع منظمات غير حكومية وقطاعات أخرى تحظى بالخبرة والقدرة على الحفاظ على مشاركة الشتات، بالإضافة إلى المشاركة عبر الإنترنت.

تستند هذه الورقة إلى بحث أُجري في الأساس في المملكة المتحدة كما تعتمد على بحث أُجري في السويد وألمانيا. وقد أُجريت مقابلات شبه مخططة في لندن وستوكهولم وبرلين منذ عام ٢٠١٣ حتى الوقت الحاضر. ناهيك عن ذلك، تعتمد الورقة على شتى مناسبات المغتربين التي تم حضورها أثناء هذه الفترة والعديد من المناقشات غير الرسمية والأدب الثانوي أيضًا.

تعبئة الشتات قبل عام ٢٠٠٣

مثل العديد من المجتمعات المشتتة في جميع أنحاء العالم بسبب الصراع أو الاضطهاد السياسي أو عدم الاستقرار الاقتصادي، تطلع الكثيرون من الشتات العراقي في العام ٢٠٠٣ للعودة إلى وطنهم والمساعدة في إعادة بناء مجتمع مختلف عن المجتمع الذي تركوه منذ عقود. وعاد العديد منهم إليه وانضموا إلى الأحزاب السياسية والوزارات الحكومية والخدمة المدنية العراقية. في نفس الوقت، عمل آخرون على المستوى الشعبي ليساعدوا المجتمعات المحلية أو المجموعات المحرومة من حقوقها والمهملة من النظام السياسي السابق والحالي.

ولكن قصة المشاركة السياسية للشتات في العراق بدأت قبل ذلك في الثمانيات في القرن العشرين. عملت المعارضة العراقية التي كانت تعمل بشكل أساسي من إيران وسوريا ولندن إلى حد بعيد على محاولة تغيير النظام في العراق من خلال الحركات والأنشطة السرية. وقد تعرّض العديد من المعارضين للاضطهاد في العراق بسبب عملهم في الأنشطة السياسية ولذلك سرعان ما هاجروا إلى لندن، مركز العرب في أوروبا والعاصمة المستقبلية للمعارضة العراقية.

وكانت الجهات السياسية الرئيسية في الشتات أسرًا إسلامية دينية مثل أسرتي الحكيم والخوئي، ولاحقًا المجلس الأعلى الإسلامي العراقي وحزب الدعوة الإسلامية، والأحزاب الكردية مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. كما كان هناك العديد من الجماعات والأفراد الليبراليين الآخرين بما في ذلك القوميون العرب والاشتراكيون والشيوعيون.[1]

بعد احتلال صدام حسين للكويت في عامي ١٩٩٠–١٩٩١ والتحول الدولي في السياسة تجاه النظام البعثي، رأت المعارضة العراقية في لندن فرصة للتأثير على صانعي السياسات في لندن وواشنطن والضغط لتحقيق تغيير النظام. وكان أحمد الجلبي من أبرز الشخصيات في حركة المعارضة في لندن وهو من أسرة تجارية ثرية تاريخيًا. أسّس الجلبي منظمة جامعة باسم المؤتمر الوطني العراقي لتمثيل الطيف الكامل لجماعات المعارضة العراقية ولتوحيد أحزاب المعارضة والضغط لتحقيق تغيير النظام بفعالية. كما عملت جماعة أخرى بقيادة إياد علاوي، وهي الوفاق الوطني العراقي، مع حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة خلال هذه الفترة من أجل المناشدة لتغيير النظام.

من الصعب أن يستخف بتأثير شخصيات، مثل أحمد الجلبي وإياد علاوي، التي بذلت كل جهودها لصياغة السياسات الخارجية الأمريكية والبريطانية تجاه العراق. بحلول أواخر التسعينيات، نجح كلاهما في الضغط لتحقيق تغيير النظام الذي أُقِرَّ في نهاية المطاف في القانون الأمريكي بموجب قانون تحرير العراق في العام ١٩٩٨. وأضفى القانون الطابع المؤسسي على دور بعض جماعات الشتات العراقي التي أصبحت عندئذ على كشوف مرتبات وزارة الخارجية الأمريكية كجزء من حملتها للإطاحة بنظام صدام.

باقتراب حرب العراق في العام ٢٠٠٣، توّددت جماعات المعارضة بشكل مستقل إلى التحالف الذي قادته الولايات المتحدة، تحسبًا لتشكيل جزء من الحكومة بمجرد حدوث التدخل. آنذاك تجزأت

1 Ali A. Allawi, *The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace* (New Haven, CT: Yale University Press, 2007).

المعارضة تحت حكم المؤتمر الوطني العراقي حيث ضغطت كل جماعة لتحقيق مصالحها الخاصة ورؤيتها لعراق ما بعد صدام. وأدّت الانقسامات داخل المعارضة ومصالحها غير المنحازة أثناء هذا الوقت إلى الأحداث التي سوف تأتي في أعقاب العام ٢٠٠٣.

من المهم ملاحظة أن الأحزاب السياسية في المعارضة لم تمثّل بأي حال من الأحوال كل الآراء المختلفة بشأن التدخل وتغيير النظام داخل الشتات العراقي متنوع الخلفيات في لندن. حتى داخل الأسرة الواحدة كانت هناك آراء متباينة حيث عارض البعض التدخل وسار في المظاهرة التاريخية المناهضة للحرب في فبراير في عام ٢٠٠٣، بينما شجّعها الآخرون بقناعة تامة.

في غضون ذلك، كان المجتمع العراقي المدني المشتت في المملكة المتحدة يدعم الذين ما زالوا يعيشون في العراق منذ التسعينات ولا سيما خلال نظام العقوبات القاسية الذي استمر من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣. واستخدمت المنظمات، بما فيها منظمة الرعاية الاجتماعية العالمية وغيرها من المنظمات المنحلة الآن، قنوات عبر كردستان العراق التي كانت محمية وقتئذ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمنطقة حظر الطيران في عام ١٩٩١ لتوفير الإغاثة الإنسانية. ومنح ذلك للأكراد مستوى من الحكم الذاتي والحماية من بغداد وفتح بابًا خلفيًا للدخول إلى العراق أيضًا. واستخدمت التبرعات والأموال التي جُمعت في الشتات لشراء الأدوية والأدوات الطبية والمعدات المدرسية والملابس وأشياء أخرى عديدة هُربت إلى العراق عبر حدود كردستان.[2]

تعبئة الشتات بعد عام ٢٠٠٣

أتاح دخول قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة إلى العراق في العام ٢٠٠٣ والإطاحة بالنظام البعثي، للعراقيين المنفيين العودة إلى بلدهم والمساعدة في جهود إعادة البناء. وسعت مجموعتان واسعتان إلى هذا الهدف خلال الاحتلال و بعده. أولاً، كان هناك حشد للنخبة التي تركزت على الحكم وبناء المؤسسات وتشكيل الدولة من خلال أحزاب الشتات وأصحاب المشاريع السياسية. ثانيًا، كان ثمة نهج تصاعدي تم من خلاله حشد الشتات بواسطة المجتمع المدني لإحداث التغيير.[3]

تعبئة النخبة

تميزت التعبئة العراقية عبر الوطنية في السنوات الأولى من الاحتلال بتعبئة النخبة من خلال أحزاب المعارضة في الشتات وشخصياتها. وقتئذ حظيت هذه الأحزاب التي كانت تعمل لسنوات مع مسؤولين حكوميين في واشنطن ولندن بالوصول إلى البلد والقدرة على تشكيل أروقة السلطة الجديدة.

مع كل تطوّر سياسي، من تشكيل مجلس الحكم العراقي إلى إدارة المحافظات وقانون إدارة الدولة للفترة الانتقالية، وظّف التحالف أعضاء أحزاب الشتات وشخصيات المعارضة لشغل المناصب السياسية. ونتيجة لذلك، استعمل حزب الدعوة والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي والمؤتمر الوطني العراقي والوفاق الوطني العراقي والحزب الشيوعي العراقي والعديد من الأفراد الآخرين من الشتات شبكاتهم الاجتماعية عبر الوطنية في لندن لملء المناصب الإدارية. وبالتالي أُنشئت قناة دولية للتوظيف بين العراق ولندن ما زالت موجودة حتى الآن. وبالفعل، خمسة من رؤساء وزراء العراق كانوا في الشتات سابقًا بما فيهم إبراهيم الجعفري وإياد علاوي ونوري المالكي وحيدر العبادي ومصطفى الكاظمي (أربعة منهم أقاموا في المملكة المتحدة). ويعمل المزيد من العراقيين الذين عادوا من الشتات وزراء وفي الخدمة المدنية العراقية المتضخمة.

كان للعديد من عائدي النخبة مؤهلات في مجالات التجارة والاقتصاد والمالية والآثار والعمارة والاتصالات، واستخدموا مهاراتهم للمساعدة في إعادة بناء الوطن من خلال مناصبهم كوزراء وأعضاء في البرلمان ومحافظين. غير أن إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الطائفي العرقي في العراق، والذي كان لمصلحة أكبر مجموعة طائفية وأكبر مجموعة عرقية (الشيعة والأكراد) والوفاء للحزب والولاء للأحزاب الشيعية الإسلامية الموحدة، بالإضافة إلى الاحتكار الكردي (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردي)، تفوق على القدرة التكنوقراطية وأي مظهر من مظاهر حكم الذي يعتمد الجدارة والكفاءة. ولذلك من البداية تميز الحكم في العراق في مرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣ بالمزيد من المحسوبية والحكومة الأبوية، التي جعلته أقرب إلى ماضي العراق المضطرب بدلاً من الخروج عنه.

ويستمر هذا المنحى في التوظيف من الشتات دون هوادة حتى الوقت الراهن. مع ذلك، في السنوات الأخيرة، انخفض هذا المنحى بشكل مطرد نظرًا لأن العديد من المغتربين السابقين خدموا في

2 Oula Kadhum, *Diasporic Interventions: State-Building in Iraq Following the 2003 Iraq War* (Coventry, Warwick University, 2017).

3 Oula Kadhum, "Ethno-sectarianism in Iraq, Diaspora Positionality and Political Transnationalism," *Global Networks*, December 12, 2018, *https://doi.org/10.1111/glob.12222*; Oula Kadhum, "Assessing Co-Development Projects for Civil Society Building in Iraq: The Case of the Iraqi Diaspora and Swedish Institutions Following the 2003 Intervention in Iraq," *British Journal of Middle Eastern Studies* 0, 0, February 15, 2019, 1–20, *https://doi.org/10.1080/13530194.2019.1569302*.

العراقيون يحتفلون في ميسيساغا في كندا. المصدر: *https://commons.wikimedia.org/wiki/File*:Singing_%26_Dancing_(4655033640).jpg

العراق ثم عادوا إلى حياتهم في الشتات، مستمرين في الهجرة الدائرية بين لندن والعراق.

التعبئة الشعبية في الشتات

لم يبذل المغتربون جهودهم في تعبئة النخبة فقط، بل عملوا أيضاً على المستوى الشعبي لدعم مجتمع مدني جديد في العراق تمييزًا عن المجتمع المدني الذي وافق عليه النظام السابق وراقبه. أخذ العديد من الأفراد والمنظمات في الشتات على عاتقهم تلبية الحاجات المحلية المرتبطة بالصحة النفسية وحقوق المرأة والتربية والتعليم والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية ومساعدة الأرامل والأيتام العراقيين وبناء الديمقراطية والتدريب على الانتخابات والحفاظ على التراث العراقي والمزيد من المبادرات المحلية التي خدمت احتياجات محلية.

ومن الأمثلة على ذلك، طبيب متجول لدعم العراقيين الذين يعيشون في المناطق النائية، ودعم محترفي الصحة النفسية وإضفاء الطابع المهني على خدمات الصحة النفسية في العراق وتطويرها وتدريب موظفي الصحة النفسية، وتوفير الكتب المدرسية لجامعة بغداد بالشراكة مع جامعات أمريكية ومبادرات الصرف الصحي لتوفير دورات المياه العامة.[4] وفي الآونة الأخيرة، أدّت هذه الأشكال من المشاركة إلى إحياء لتراث الثقافي العراقي بما في ذلك الفنون والحرف والقوارب المصنوعة من القصب التي تخدم الأهوار الجنوبية، من جملة أمور أخرى.[5]

4 Author interview with mental health professional in London, October 2019; Kadhum, "Diasporic Interventions: State-Building in Iraq Following the 2003 Iraq War."

5 See work by Nahrein Network *https://www.ucl.ac.uk/nahrein/* and Safina Projects *https://www.safinaprojects.org/*

ونجحت بعض المشاريع المنفذة في توفير الموارد الضرورية وملء الفراغ في الخدمات العامة الذي تركته الدولة العراقية للعديد من الجماعات والمجتمعات المحرومة من حقوقها. في نفس الوقت، واجهت مشاريع أخرى العداء والعنف بسبب عدم الاستقرار وثقافة الفساد والطائفية التي منعت العديد من خارج هياكل السلطة من المساهمة الناجحة داخل البلد. ويعكس هذا المنحى الواقع في العراق ما بعد العام ٢٠٠٣ حيث تغلغلت السياسة الطائفية والفساد في كل جوانب المجتمع العراقي والحياة.

وقد وجّه مغتربون آخرون في الشتات طاقتهم نحو الضغط على المؤسسات الحكومية والدولية مثل الاتحاد الأوروبي وبرلمان المملكة المتحدة علاوة على المنظمات غير الحكومية بما فيها منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش. فعالجت مجموعات الضغط المسائل المهمة الخاصة بالعنف والاستيلاء على الأراضي والتمييز الديني التي واجهتها الأقليات العراقية مثل اليزيديين والمندائيين والمسيحيين العراقيين والتركمان. بالمثل، أثارت مؤسستان بارزتان في الشتات – وهما رابطة المرأة العراقية والحركة الديمقراطية العراقية – قضية حقوق المرأة وقانون الأحوال الشخصية والعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر فروعها الأوروبية في الشتات أيضًا.

تعبئة الشتات بمرور الوقت

بعد إضفاء الطابع المؤسسي على النظام السياسي العرقي الطائفي في العراق، أثرت الديناميات السياسية الداخلية إلى حد كبير على تعبئة الشتات[6] وعلى مَن استطاع أن يشكّل جزءًا من الحكومة والخدمة المدنية نظرًا لأن الوصول إليها كان أسهل للذين ارتبطوا بالأحزاب السياسية المهيمنة من الذين افتقروا الوصول إلى دوائر النخبة هذه. وعلى هذا النحو، تمحورت تعبئة الشتات منذ العام ٢٠٠٥ إلى حد كبير حول الأحزاب الإسلامية الشيعية والأحزاب الكردية والذين لهم صلة بأحزاب الأقليات (التي لديها حصة محددة داخل النظام الانتخابي العراقي).

وهكذا أُسّست أروقة عبر وطنية بين أصحاب السلطة وبين مجتمعاتهم في الشتات كانت بمثابة أرض خصبة للتوظيف في المناصب السياسية البيروقراطية عند الاقتضاء. ويستمر هذا النمط في تعبئة النخبة حتى الوقت الحاضر، حيث يقوم الوزراء وأعضاء البرلمان بتوظيف أقاربهم وأصدقائهم، الأمر الذي خلق ما يمكن وصفه فقط بفقاعة الشتات في صلب جهاز الدولة في بغداد.

مع ذلك، في السنوات الأخيرة، تضاءلت التعبئة السياسية في الشتات لدعم الأحزاب السياسية بسبب خيبة أمل الشتات العراقي في النخبة المغتربة التي دعمها في العام ٢٠٠٣. فقد ساهم الكثيرون في الفساد بدلًا من معالجته وفشلوا في تحسين الخدمات العمومية الرديئة في العراق، وساهموا في تصلب السياسة الطائفية التي عصفت بالبلد. وانخفض بشدة تمثيل الأحزاب وحضورها في المناسبات السياسية واتجهت التعبئة أكثر نحو الجهات الفاعلة غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخيري.[7]

أما خارج هياكل السلطة، فقد أعاقت السياسة تعبئة الشتات للمجتمع المدني لأن المرتبطين بالأحزاب السياسية والنخب وجدوا أنه من الأيسر بكثير التعامل مع نظام المحسوبية الفاسد، أو في نهاية المطاف، العثور على الدعم لمشاريعهم. بالفعل، وجد العديد من أصحاب المشاريع المغتربين الذين ليس لهم صلة بالأحزاب السياسية في العراق والذين تمت مقابلتهم لغرض هذا البحث صعوبة في العمل في العراق بسبب السياسة الطائفية. ففشلت مشاريع متنوعة قام بها أفراد وجماعات في الشتات، أو نُفذت بشكل عشوائي في أحسن الأحوال، وواجه آخرون التمييز الصريح. على سبيل المثال، كان من الصعب تسجيل المؤسسات الخيرية بسبب البيروقراطية في العراق. ناهيك عن ذلك، طُرد أحد المغتربين الذي تمت مقابلته من البلد واُتّهم بأنه شيوعي عندما حاول أن يفتح مركزًا لضحايا التعذيب في عراق ما بعد صدام.[8] ونُبذ الأفراد السنة تحديدًا حيث اتهم العديد منهم بالانتماءات البعثية فمُنع الكثيرون من العودة والمساهمة بمهاراتهم وخبرتهم في إعادة بناء العراق.

ونتيجة لذلك، كانت أغلبية المنظمات عبر الوطنية العاملة بين العراق والشتات الأوسع هي المنظمات والمبادرات الخيرية الشيعية التي دعمها رجال الدين الشيعة ورجال الأعمال الشيعة أو السياسيون السابقون وأعضاء الأحزاب الإسلامية الشيعية. كما تعدت السياسة الطائفية على القطاع الإنساني ومُنحت الجهات والمنظمات الشيعية الأفضلية على المنظمات العلمانية التي لاقت صعوبة في حشد الموارد المالية وفي إضفاء الطابع الاحترافي والمؤسسي على القطاع الإنساني.[9]

6 Kadhum, “Ethno-sectarianism in Iraq, Diaspora Positionality and Political Transnationalism.”

7 Oula Kadhum, “Unpacking the Role of Religion in Political Transnationalism: The Case of the Iraqi Shi’a Diaspora Post 2003,” *International Affairs*, 2020.

8 Author interview with female respondent in London, November 14, 2013.

9 Kadhum, “Unpacking the Role of Religion in Political Transnationalism: The Case of the Iraqi Shi’a Diaspora Post 2003.”

الشتات العراقي يبدو تضامنه مع محتجّين عراقيين خارج مقر بي بي سي الذي أبلغ عن احتجاجات شهر تشرين/أكتوبر على الفساد والبطالة والخدمات العامة غير الفعالة. تشرين/أكتوبر ٢٠١٩. الصورة لحيدر حكيم. المصدر: *https://twitter.com/rayya_ali/status/1190946144551088128*

في الآونة الأخيرة، في أعقاب ثورة تشرين في العراق في العام ٢٠١٩ (والتي كانت حركة شعبية تهدف إلى إصلاح النظام السياسي العراقي)، كانت ثمة حملات تضامن في الشتات واحتجاجات وحملات توعية في جميع أنحاء العالم بما فيها الولايات المتحدة وكندا وألمانيا والسويد والمملكة المتحدة ونيوزيلندا.

العقبات أمام تعبئة الشتات

بالإضافة إلى السياسة الطائفية التي شكّلت بصورة لا تُمحى تعبئة الشتات تجاه العراق، تقف العديد من العقبات الأخرى في طريق مساهمة الشتات في وطنهم.[10] ومن مجالات الاهتمام الرئيسية هنا قضايا الأمن والصدمة الثقافية والتعليم والديناميات الجندرية.

الأمن

اُعتبرت الحالة الأمنية غير المستقرة، التي ثبّطت الكثيرين عن العودة أو منعتهم تمامًا من بدء المشاريع أو مواصلتها، من أكبر العراقيل أمام تعبئة الشتات. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك كانت مبادرة تنمية تعاونية بدأت بين منظمات عراقية سويدية ووزارة الخارجية السويدية في العام ٢٠٠٤ وتأثرت إلى حد كبير بالظروف الأمنية في

10 Kadhum, “Ethno-sectarianism in Iraq, Diaspora Positionality and Political Transnationalism.”

العراق خلال فترة السياسة الطائفية المشدّدة والأعمال الانتقامية.[11] هدفت المبادرة إلى إقامة روابط بين منظمات الشتات والمنظمات الشبيهة في العراق من أجل تطوير عملياتها ودعمها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. وفقًا للتقاليد الديمقراطية التاريخية السويدية يعتبر العمل مع منظمات المجتمع المدني وسيلة أكثر فعالية لدعم الدولة الديمقراطية الفتية في العراق والمساعدة في إضفاء الطابع المؤسسي على المزيد من الممارسات الديمقراطية التصاعدية. من المؤسف أن السياق الأمني وقتئذ وقف عائقاً أمام الإشراف السويدي على المشروع ولم يكن من الممكن حصر الأموال التي تم تسليمها للمنظمات بشكل فعلي. انتهى المشروع في العام ٢٠٠٨ ولم يتم تجديده بسبب عدم الامتثال للمعايير الغربية للمساءلة. فعلى الرغم من مساعدة المشروع للعديد من المجتمعات داخل العراق بما فيها منظمات النساء والشباب، فشلت المشاريع في نهاية المطاف بسبب ظروف الصراع في البلد التي هددت حياة المغتربين الذين قاموا بالعمل فيها، فضلا عن تقويض قدرة وكالة التنمية السويدية على مراقبة المشاريع وتمويلها.

على المستوى الفردي، عبّر العديد من المغتربين الذين تمت مقابلتهم في ألمانيا والسويد والمملكة المتحدة عن رغبتهم في العودة والمساعدة في إضفاء الطابع المهني على شتى القطاعات داخل العراق أو مشاركة خبراتهم مع المهنيين العراقيين. ومن أبرز هذه الفئات بين المغتربين، الأطباء وأطباء الأسنان، والأطباء النفسيون. مع ذلك، لم يتمكن العديد منهم العمل إلا بشكل عشوائي فقط بسبب شعورهم بانعدام وجود الأمن والتهديدات لحياتهم، بينما خاف آخرون من المخاطرة بحياتهم وفضلوا مساعدة العراقيين من الخارج.

التغيير في المجتمع والثقافة

خلال إجراء البحث عن الشتات العراقي في المملكة المتحدة والسويد وألمانيا تحدث الكثير من المغتربين عن التغير في المجتمع والثقافة الذي لامسوه عند العودة. كان الكثيرون قد غادروا العراق في الستينيات والسبعينيات، حين أدت التحولات السياسية والاقتصادية في البلد إلى سياسات أكثر ليبرالية وزادت الفرص المتساوية للرجال والنساء في مكان العمل وفي المشاركة السياسية.[12] وكان العراق الذي شهدوه عند عودتهم في العام ٢٠٠٣ أكثر محافظةً وتديناً وشعر العديد منهم بالصدمة الثقافية حتى بين العائلة والأصدقاء. وشكك العديد منهم في أي مستقبل محتمل في البلد وعادوا إلى حياتهم في الشتات ومنازلهم في البلدان المضيفة الغربية مع انطباع عن العراق المغيّر الذي بدّد أي روايات وهمية عن العودة.

ديناميات الداخل والخارج

في المقابلات، ناقش العراقيون الذين عادوا إلى وطنهم قضية أخرى، حيث أشاروا إلى الشعور بالاستياء منهم لدى الذين لم يغادروا وطنهم لأنهم لم يعانوا من محن سنوات صدام. وفي الغالب كان يُنظر إلى العائدين من الشتات كأنهم عادوا من حياة مريحة فقط لتجريد الوظائف الحكومية أو البيروقراطية من المقيمين في العراق. وكانت التوترات والمواجهات بين الذين بقوا والذين غادروا في الوزارات العديدة شائعة في السنوات بعد التدخل الأمريكي، مما ثبط الكثيرين عن العمل في العراق.

وعلّق آخرون على الصدمة الثقافية المهنية، حيث قدمت بيئة العمل تحديات خاصة لهؤلاء الذين اعتادوا على بروتوكولات العمل والأخلاق والآداب الغربية. وبالنسبة للكثيرين، كانت هذه العقبات ببساطة شاقة للغاية للتغلب عليها.

فرص التعليم للأسر

من العوائق الأخرى التي منعت الأسر من العودة نظام التعليم الضعيف في العراق الذي مثّل تحديًا خاصًا للأسر التي تعوّدت على معايير التعليم الغربية للأطفال. ونتيجة لذلك، يقضي الكثيرون حياتهم في الهجرة بين بلدانهم المضيفة الغربية والعراق ويسافروا ذهابًا وإيابًا بين البلدين من أجل العمل وقضاء الوقت مع العائلة. في هذا الصدد، ساعدت الجنسية المزدوجة، حين يسُمح بها، العديد من العائدين من الشتات على عيش حياة عبر وطنية تميزت بازدواجية في الثقافات والعادات والمواطَنات.

الحقوق الجندرية والأقليات

مع ذلك، ليست العراقيل أمام العودة إلى العراق هيكلية فحسب، بل متعددة الجوانب. وبالنسبة للنساء والأقليات الأخرى، تفرض الحياة في العراق عقبات بالغة. فقد عاقت المعايير الجنسانية الأبوية وصول النساء في الشتات إلى القوى العاملة العراقية ومشاركتهن في الحياة العامة. واعتادت العديد منهن على العمل في مجتمعات غربية ديمقراطية داعمة للفرص المتساوية تتوقع مشاركتهن بل وتشجيعهن واحترامهن. في نفس الوقت في العراق، تفاقمت المعايير

11 Kadhum, "Assessing Co-Development Projects for Civil Society Building in Iraq."

12 Nadje Sadig al-Ali, *Iraqi Women: Untold Stories from 1948 to the Present* (London; New York: Zed Books, 2007).

الجنسانية المحافظة بسبب التدخّل الأمريكي عام ٢٠٠٣ فأصبحت النساء وأجسادهن ساحة معركة بين الجماعات الإسلامية التي تقاتل التدخل الغربي الليبرالي.[13]

وكذلك الأمر بالنسبة للأقليات العرقية أو الطائفية التي تشعر بأن الحكومة العراقية لا تمثّلها، مثل المندائيين أو التركمان أو اليزيديين أو الشبك أو المسيحيين، فإن العودة إلى العراق تطرح مشاكل أكثر خطورة نظرًا إلى أنّ العديد منهم واجهوا عمليات الاختطاف والإبادة والاستيلاء على الأراضي والهجمات على أماكن عبادتهم. وقد أثّر ذلك بلا شك على شعورهم بالانتماء للعراق وصلاتهم عبر الوطنية، لا سيما أن العديد من المجموعات العرقية تقيم الآن إلى حد كبير في الشتات مع أعداد قليلة بقيت في العراق.[14] ومع هروب المزيد من العراق وتشكيل جزء من الشتات، من المرجّح أن تتراجع الصلات عبر الوطنية مع كل جيل يغيّر التضاريس الاجتماعية في البلد.

نقص التمويل والخبرة المهنية

بينما لا يوجد نقص في الإرادة والطاقة في الشتات، من العوائق الرئيسية أمام تعبئة الشتات هو نقص التمويل والقدرة. وتعمل العديد من المنظمات الموجودة على أساس تطوعي وتعتمد على تبرعات المجتمع. ناهيك عن ذلك، مع وجود أموال قليلة تحت تصرفها، لا تستطيع العديد من المنظمات التي تعمل على دعم شتى المجتمعات في العراق تدريب موظفيها أو بناء القدرة التنظيمية. ومنعت هذه الحلقة المفرغة مشاريع عديدة من الاستمرار بأسلوب حرفي وتجاوز المستوى العشوائي في العمل أو العمل لمدة قصيرة في أحسن الأحوال.

إطلاق عنان الإمكانيات

تؤكد العديد من دراسات الحالة في كل أنحاء العالم أن ثمة مكسباً كبيراً من عودة الشتات.[15] في الواقع، أدركت العديد من الدول النامية على وجه الخصوص الإمكانيات الهائلة التي يستطيع أن يقدّمها سكانها في الشتات لبلدانهم الأصلية، ماليًا ومؤسسيًا وتنمويًا وأيديولوجيًا. وقد تتخذ هذه الإمكانيات أشكالاً عديدة بما فيها التحويلات المالية والرأسمال البشري والاستثمار الرأسمالي والتنمية والسياحة واكتساب العقول.[16] لفت هذا الوعي النظر إلى أهمية الشتات حيث قام عدد متزايد من البلدان بوضع السياسات والمؤسسات والإدارات الحكومية لتحفيز سكانها في الشتات والتعامل معهم بوضوح.[17]

يؤكد هذا البحث على أن إطلاق عنان الإمكانيات البشرية لتعبئة الشتات من أجل التنمية تقتضي إضفاء الطابع المؤسسي والمهني على القنوات عبر الوطنية بين الشتات العراقي وبين العراق بحيث يمكن الحفاظ على شبكات أكثر استدامة بين الدول المضيفة والعراق. ومن المحتمل تحقيق ذلك من خلال نهج تنازلي أو نهج تصاعدي في خمسة مجالات مميّزة، وهي التواصل الحكومي، ومبادرات حكومة الأراضي المضيفة للتنمية المشتركة، والشراكة مع المنظمات غير الحكومية المعروفة، والتعاون بين المنظمات ذات التفكير المتشابه، وأخيرًا عبر الإنترنت بين الوطن والبلدان المضيفة.

التواصل مع الحكومة العراقية

أسّس رياديون مغتربون معظم المبادرات التي نُفذت في العراق لأنهم حظوا بالخبرة أو الوقت أو الموارد المادية أو الشبكات أو الإرادة للاتصال بمهنيين صحيين أو قادة المجتمع المدني أو العمل مع منظمات دولية لتحقيق التغيير. ونتيجة لذلك، استمرت معظم المشاريع بصورة عشوائية معتمدة على وقت المتطوعين وتمويلهم. وفي الوقت ذاته، فشلت العديد من المشاريع الأخرى بالانطلاق أو أوقفت بسبب التخريب والديناميات السياسية الطائفية العرقية والمعايير الجنسانية الأبوية في لحظات مختلفة في مسار العراق بعد العام ٢٠٠٣.

13 Deniz Kandiyoti, “Between the Hammer and the Anvil: Post-Conflict Reconstruction, Islam and Women’s Rights,” *Third World Quarterly* 28, 3, April 1, 2007, 503–517, *https://doi.org/10.1080/01436590701192603*; Nadje Sadig al-Ali and Nicola Christine Pratt, *What Kind of Liberation?* (Oakland CA: University of California Press, 2010), *http://www.ucpress.edu/book.php?isbn=9780520265813*.

14 Kadhum, “Ethno-sectarianism in Iraq, Diaspora Positionality and Political Transnationalism.”

15 Manuel Orozco and Michelle Lapointe, “Mexican Hometown Associations and Development Opportunities,” *Journal of International Affairs—Columbia University* 57, 2, 2004, 31–52, *https://www.thedialogue.org/PublicationFiles/Orozco_final.pdf*; Devesh Kapur, *Diaspora, Development, and Democracy: The Domestic Impact of International Migration from India* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010); Mark Sidel, “Focusing on the State: Government Responses to Diaspora Giving and Implications for Equity,” in Barbara J. Merz, Lincoln C. Chen, and Peter F. Geithner, eds., *Diasporas and Development: Studies in Global Equity* (Cambridge, MA: Global Equity Initiative, Asia Center, and Harvard University, 2007); Jennifer M. Brinkerhoff, *Institutional Reform and Diaspora Entrepreneurs: The In-Between Advantage* (New York, NY: Oxford University Press, 2016).

16 Dovelyn Rannveig Agunias and Kathleen Newland, *Developing a Road Map for Engaging Diasporas in Development: A Handbook for Policymakers and Practitioners in Home and Host Countries* (Geneva: International Organisation for Migration, 2013), *http://www.migrationpolicy.org/research/developing-road-map-engaging-diasporas-development-handbook-policymakers-and-practitioners*.

17 Alan Gamlen, et al., “WP-78-2013: Explaining the Rise of Diaspora Institutions—Oxford IMI,” November 2013, *http://www.imi.ox.ac.uk/publications/working-papers/wp-78*; Francesco Ragazzi, “A Comparative Analysis of Diaspora Policies,” *Political Geography*, 2014, *https://doi.org/10.1016/j.polgeo.2013.12.004*.

وقد سمح العراق بالمواطنة المزدوجة والتصويت خارج الحدود الإقليمية خلال الدورات الانتخابية، مما ربط الشتات بوطنه. ويمكن للعراق الآن اتخاذ خطوة إضافية إلى الأمام وإضفاء الطابع الرسمي على علاقته مع الشتات من خلال طلب المساعدة في إعادة بناء العراق وتنميته. على هذا النحو، فإن التوصية الأولى هي أن تنشئ الحكومة العراقية قناة مؤسسية لتشجيع العودة والهجرة الدائرية وتدفق العقول من الشتات إلى العراق.

وتكون الخطوة الأولى الحاسمة للقيام بذلك هي إجراء عملية رسم خرائط للأماكن التي يقيم فيها العراقيون في الشتات وإنشاء قاعدة بيانات المهارات التي يمكن للحكومة العراقية أن تصل إليها من أجل وظائف ومشاريع محددة. وعندئذ فقط يمكن وضع سياسات أو تأسيس مؤسسات مناسبة للشتات من أجل التعامل مع الشتات حصريًا. وفي البداية، من الممكن أن تقوم بذلك السفارات في البلاد التي يقيم فيها العراقيون.

وباتخاذ هذه الخطوات، يمكن للحكومة أن تبدأ في بناء الثقة وعلاقة جديدة بالمغتربين بدون الشك والاستياء بل باعتبارهم مواطنين، رغم إقامتهم في الخارج، يستثمرون في مستقبل وطنهم. وبناء على ذلك، فإن الحوافز الحكومية، مثل الحوافز الضريبية للعائدين والتأمين الطبي والتأمين على الحياة والإقامة ومتطلبات التأشيرة المرنة، ستشجّع هذه الجهود التعاونية أيضًا.

والأهم من ذلك، ستقطع الحملات التي تشجّع الأقليات العرقية والطائفية العراقية وكذلك النساء شوطًا طويلًا نحو طمأنة هذه الفئات المعرضة للتمييز بأنها تنتمي إلى دولة العراق الحديثة والديمقراطية. ويتوق الكثير من المغتربين أن يعودوا إلى وطنهم ويساهموا في نمو مجتمعاتهم ويؤمنوا نجاحها. ستحفز حملات إدماج هذه المجموعات والحوافز على عودة المجتمع العراقي المتنوع والغني ثقافيًا.

ومن المهم أن لا ننسى تاريخ العراق الرائد في مجال حقوق النساء والمساواة الجنسانية[18] حيث يمكن للنساء أن يؤدين دورًا هائلًا في تنمية العراق. وفي بلد محافظ مثل العراق، تستطيع النساء في الشتات توفير التدريب والتوجيه لتلبية احتياجات النساء في مختلف القطاعات بحيث يتحقق تمكين المرأة العراقية من القيادة والاضطلاع بأدوار أكبر في الوطن.

بعد القيام برسم الخرائط وإنشاء علاقة الثقة بين الحكومة والشتات، يمكن إنشاء إدارة حكومية خاصة بالتعامل مع الشتات فقط مما يمنح المغتربين قناة للتعامل المباشر مع الحكومة والقطاعات التي تحتاج إلى الدعم. ويمكن القيام بالتواصل من خلال حملات وفعاليات في البلدان التي يقيم فيها المغتربون، وكذلك عبر الإنترنت. وسوف ينتج عن ذلك علاقات أكثر مهنية وتواصلاً مستمرًا مع الشتات، مما سيحفز عودة كل المغتربين العراقيين من الجيل الأول والجيل الثاني الذين لديهم الكثير الذي يمكن تقديمه للبلد اجتماعيًا واقتصاديًا.

وعلى الرغم من وجود وزارة الهجرة والمهجرين في العراق، فإنها تتعامل إلى حد كبير مع النازحين العراقيين داخليًا وخارجيًا واللاجئين والمنفيين تحت النظام السابق. وباستطاعة الوزارة أن توسّع نطاق عملها ليشمل علاقتها مع الشتات كما فعلت بلدان عديدة مثل أرمينيا وأذربيجان وإسرائيل،[19] أو كحل بديل، يمكن أن تنشئ الحكومة إدارة حكومية منفصلة أو لجنة أو منظمة شبه حكومية لتوجيه هذه العلاقة. مهما كان الخيار، لتستغل الحكومة قوى الشتات البشرية والمالية، يجب أن تُوضع استراتيجية رسمية تحدّد مواقع الشتات أولًا قبل إنشاء قنوات الاتصال والتعاون الفعالة.

مبادرات البلدان المضيفة للتنمية المشتركة

ويمكن لحكومات البلدان المضيفة أن تتبنى طريقة ثانية من خلالها يمكن دمج منظمات الشتات في الإطار الإنمائي للمكاتب الخارجية أو إدارات للتنمية لدى البلدان المضيفة. وخير مثال على ذلك هو حالة السويد حيث تواصل المغتربون في الشتات من وزارة الخارجية السويدية بشأن مساعدة الديمقراطية الناشئة العراقية.[20] واستمر التعاون من العام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨ وكانت فكرته الرئيسية أن تدعم منظمات الشتات المؤسسات والمنظمات المقابلة في العراق. وقد عالج التعاون بين المنظمات السويدية–العراقية وبين المنظمات في العراق قضايا مثل حقوق النساء وحقوق الإنسان والتدريب الانتخابي ودعم الصحفيين، من ضمن أمور أخرى.

أثناء فترة التعاون، منع العنف الذي اندلع خلال الصراع الطائفي العراقي الحكومة السويدية من إجراء التدقيق اللازم حسب

18 Al-Ali, *Iraqi Women*; Noga Efrati, *Women in Iraq: Past Meets Present* (New York, NY: Columbia University Press, 2012).

19 Agunias and Newland, "Developing a Road Map for Engaging Diasporas in Development."

20 Kadhum, "Diasporic Interventions: State-Building in Iraq Following the 2003 Iraq War"; Kadhum, "Assessing Co-Development Projects for Civil Society Building in Iraq."

معايير المساءلة السويدية وكان ذلك عاملاً رئيسيًا في إلغاء البرنامج. ولكنه، في أوقات الاستقرار وفي المناطق التي تم صون السلام فيها، يمكن لمثل هذه المحاولة التعاونية بين البلدان المضيفة ومنظمات الشتات المعروفة أن تعزّز المنظمات العراقية وقدراتها.

التوصية المستندة على هذا النهج هي أن تطلع إدارات البلدان المضيفة على منظمات الشتات التي تتوافق قيمها وعملها مع أهداف البلدان المضيفة للتنمية وتساعد في دعم هذه المنظمات لتتطور حرفيًا ومهنيًا من خلال بناء القدرات والأموال والدعم التشغيلي.

الشراكة مع المنظمات غير الحكومية العاملة في العراق

وثمة طريقة أخرى ممكنة لتعبئة الشتات بشكل أكثر استدامة وهي الشراكة مع المنظمات غير الحكومية الراسخة في العراق. وسيكون هذا النهج التصاعدي وسيلة فعالة لتجنب التكاليف التشغيلية فضلًا عن تعزيز المنظمات الخيرية وقدراتها التي ينقصها التمويل وتعتمد على المتطوعين.

وستساعد هذه الاستراتيجية المنظمات غير الحكومية العاملة في العراق على توسيع نطاق عملها وعلى الوصول إلى مناطق ومجتمعات معينة من خلال وسطاء في الشتات وكذلك على التعاون مع أصحاب المشاريع المهرة من الشتات في مشروعات محددة. وسيكون هذا الاختيار أكثر فعالية لمنظمات الشتات التي تعمل في توفير الإغاثة الإنسانية حيث تعمل في هذا المجال منظمات خيرية كبرى مثل Save the Children أنقذوا الأطفال، و Care International منظمة كير الدولية، ووكالات الأمم المتحدة المتعددة.

التوصية هنا لمنظمات الشتات العاملة على تنمية العراق هي الشراكة مع المنظمات الراسخة العاملة في مجالها في العراق. وقد يقدّم ذلك وسيلة فعالة لخلق روابط أكثر استدامة بالعراق، على الأمل أن تُتاح الفرصة لبناء القدرات وإضفاء الطابع الاحترافي والتوسيع.

التعاون عبر الوطني مع المنظمات والمؤسسات العراقية

كحل بديل، يستطيع أصحاب المشاريع المغتربين ومنظمات التنمية العاملة على دعم قطاعات محددة في المجتمع المدني، أن يتواصلوا مع المنظمات ذات التفكير المماثل في العراق، وهذه أفضل وسيلة لتوفير الحاجات المحلية. وتدير بعض مجموعات الشتات بالفعل مبادرات مماثلة، مثل رابطة المرأة العراقية والحركة الديمقراطية العراقية في لندن، وقد عملتا مع جمعية الأمل العراقية لدعم حقوق النساء والممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. في حين عملت مجموعات أخرى على المستوى الفردي لدعم الأقليات في العراق، على سبيل المثال، عاد أحد التركمان العراقيين السويديين الذين تمت مقابلتهم لهذا البحث من أجل تدريب الشباب التركمان على المحاسبة والمساعدة في الحصول على عمل بينما قام طبيب عراقي ألماني بتوفير المياه والصرف الصحي والمرشحات لأسر في العراق.

وبالرغم من فوائد هذه المبادرات، فقد نُفذت بشكل عشوائي واعتمدت على المتوفر من الوقت والأموال والإدارة. وتوجد إمكانية هائلة إذا تواصلت منظمات الشتات والمنظمات في العراق لتلبية احتياجات المجتمع. فمن خلال نهج تصاعدي تستطيع منظمات الشتات العراقي أن تدعم بخبراتها ومهاراتها أهداف ومشروعات محددة محلية. ومثال ناجح على ذلك هو شبكة النهرين وهي مشروع تعاوني بين كلية لندن الجامعية وبين مؤسسات عراقية تعمل على دعم "التنمية المستدامة للحفاظ على الآثار والتراث الثقافي والعلوم الإنسانية في العراق."[21] وتشمل أهدافها فهم الحالة على أرض الواقع فضلًا عن مساعدة الشباب المحليين في الحصول على عمل في مجال الحفاظ على التراث الثقافي العراقي وإبراز أهمية الخبراء المحليين ومساعدة منظمات التراث الثقافي في تلبية الاحتياجات المحلية بشكل أفضل. ويعتبر تعاون المشروع مع الأكاديميين العراقيين والمتاحف والشباب المحلي خير مثال على الإمكانيات المتوفرة بين البلدان المضيفة والعراق لمساعدة التنمية باستخدام نهج محلي يقوي المجتمعات المحلية ويعزز علاقاتها بالوطن.

ستكون التوصية هنا لمنظمات الشتات العراقي أو أصحاب المشاريع المغتربين التواصل مع منظمات عراقية أو أفراد داخل العراق والتعاون معهم لفهم الاحتياجات المجتمعية والمحلية. ويمكن إجراء ذلك إما شخصيًا أو عن بعد في المنابر الإلكترونية مع السماح بأنواع مختلفة من الدعم بما فيها التوجيه والتدريب أو الدعم أو جمع التبرعات.

21 The Nahrein Network website, last accessed October 19, 2020, *www.ucl.ac.uk/nahrein/*.

الدعم عبر الإنترنت

رغم أنّ بعض المشاريع تتطلب التعاون وجهاً لوجه، يمكن نقل العديد من المهارات والخبرات اللازمة والحفاظ عليها عبر الإنترنت من خلال تطبيقات التداول بالفيديو مثل زووم وسكايب للأعمال. وحتى الآن لم يستخدم الشتات العراقي الساحة الإلكترونية بالقدر الكافي وبالتالي توجد إمكانية كبيرة لدعم منظمات ومؤسسات على شتى المستويات. وينطبق هذا على وجه الخصوص على الأوقات التي تشهد العنف والاضطرابات المدنية ووباء كوفيد ١٩ الحالي من أجل ضمان استمرار المشاريع واستدامتها.

وكما في التوصية السابقة، يعد الدعم عبر الإنترنت من أسهل الطرق للبقاء على التواصل مع العراق والمنظمات والمؤسسات العراقية. وسواء كان ذلك من خلال رسائل البريد الإلكتروني أو منابر وسائل التواصل الاجتماعي مثل مجموعات فيس بوك أو أدوات التداول بالفيديو، توفّر الساحة الإلكترونية طريقة فعالة من حيث التكلفة ومستدامة وبسيطة للأفراد ومنظمات الشتات للتواصل ودعم قطاعات عديدة من خلال مهاراتهم وخبراتهم المهنية.

الخاتمة

منذ العام ٢٠٠٣، عاد العراقيون من كل أنحاء العالم إلى العراق بقصد المساعدة في إعادة بناء البلد والمساهمة في تنميته المستقبلية. وكما بيّن هذا البحث، تشكلت النزعة السياسية عبر الوطنية منذ العام ٢٠٠٣ بين العراق وشتاته من خلال التعبئة على مستوى النخبة والمستوى الشعبي على حد سواء، وكلاهما مستمر حتى يومنا هذا.

لقد غيّرت تعبئة النخبة وجه العراق في السنوات التي أعقبت التدخل الأمريكي بصورة جذرية، فعاد العديد من أعضاء أحزاب الشتات والأفراد الذين شكلوا جزءًا من المعارضة إلى العراق وتولّوا مناصب سياسية. ولا يزال تأثيرهم سارياً في القرارات السياسية التي اُتّخذت وكذلك النظام، بما فيها اجتثاث حزب البعث وحلّ الجيش ونظام الحصص العرقي الطائفي في العراق الذي أدّى إلى عواقب مأساوية مستمرة للسياسة العراقية والمجتمع العراقي. فلا شك أنّ العنف وعدم الاستقرار والسياسة الطائفية الناشئة عن هذه السياسات عرقلت مساهمة الشتات في كل من بناء الدولة والمجتمع المدني.

ومع مرور الوقت، تطورت النزعة عبر الوطنية بين العراق والشتات بما يتماشى مع سياسة الوطن والظروف الزمنية اللذان أثّرا على هذه النزعة لدى الشتات نحو العراق.[22] ومع تزايد السياسة الطائفية، تصاعدت الحملات السياسية والتجنيد عبر الحدود من الشتات أيضًا. وباكتساب الجهات الفاعلة والحركات السياسية شعبية في العراق – مثل آية اللّه العظمى علي السيستاني والحشد الشعبي وثورة تشرين – تأثرت بها الحركات عبر الوطنية. ومن المرجّح أن يستمر هذا المنحى طالما تشعر الأجيال المتعاقبة بالارتباط بالوطن بأي شكل من الأشكال، سواء كان روحيًا أو ثقافيًا أو حنينًا.

على النحو المبيّن أعلاه، هناك العديد من التحديات أمام المغتربين الذين يرغبون بالعودة إلى العراق والمساهمة في تنميته. ولكن ما دام العراق يواجه تحديات أمنية داخلية وإقليمية، فسوف يظل هذا الخطر يمنع الكثيرين من العودة. وعلى غرار ذلك، فقد ثبطت عوامل سياسية واجتماعية مثل الأعراف الاجتماعية الأبوية والاختلافات في الثقافة المهنية عن العودة إلى الوطن.

بالرغم من ذلك، كما أكّد هذا البحث، توجد طرق متعددة لتشجيع تعبئة الشتات تجاه العراق والمشاركة فيها لخلق مسار أكثر استدامة حتى في أوقات عدم الاستقرار. وتقترح التوصيات والوسائل الموضحة في هذا البحث أن التعبئة التنازلية والتصاعدية على حد سواء، من خلال التواصل الحكومي العراقي ومشاريع البلدان المضيفة للتنمية المشتركة والشراكة مع منظمات غير حكومية ومؤسسات شبيهة في العراق وعلى الساحات الإلكترونية، قادرة على تقديم فرص كثيرة للشتات العراقي لمساعدة مواطنيهم داخل العراق.

وحتى الآن لم تُستغل الإمكانيات الكاملة الخاصة بما يمكن للعراقيين في الشتات أن يقدّموه للعراق بأي شكل مجدٍ أو مهني. وهذه فرصة ضائعة لبلد يحظى بمغتربين متعلمين ومهرة في الطبّ وعلم النفس والهندسة والتجارة والقطاع غير الربحي، وكلها مجالات يمكن للعراق أن يستفيد من الشراكات فيها والتدريب والتوجيه وفرص الاستثمار بشكل كبير. إذا كان للعراق أن يتخذ خطوة تجاه مستقبل أكثر تكيفاً وازدهاراً ، فسيكون من الحكمة أن يقيم العراقيون الوضع ويدركوا الإمكانيات التي يمكن أن يقدّمها أعضاء الشتات.

22 Oula Kadhum, “Where Politics and Temporality Meet: Shi’a Political Transnationalism over Time and Its Relationship to the Iraqi State,” *Journal of Ethnic and Migration Studies*, September 7, 2020, 1–18, *https://doi.org/10.1080/1369183X.2020.1814128*.

د. علا كاظم

د. علا كاظم هي زميلة أبحاث ما بعد الدكتوراه في جامعة برمينغهام. تسلط أبحاثها الضوء على سياسات الشتات والنزعة عبر الوطنية بين أوروبا والشرق الأوسط. ونُشرت أعمالها في المجلات الأكاديمية الرائدة بما فيها الشؤون الدولية (International Affairs)، ومجلة الدراسات العرقية والهجرة (Journal of Ethnic and Migration Studies) والشبكات العالمية (Global Networks) والمجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط (British Journal of Middle Eastern Studies). كما نُشرت تقاريرها عن السياسات مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط (Carnegie Middle East Center) ومبادرة الإصلاح العربي (Arab Reform Initiative). تتضمن اهتماماتها البحثية العلاقات الدولية ونزعة الشتات عبر الوطنية والشرق الأوسط.

تود المبادرة العراقية في المجلس الأطلسي أن تعرب عن تقديرها لإسهام آليسون هلي في ترجمة هذا البحث.

Atlantic Council

Board of Directors

CHAIRMAN
*John F.W. Rogers

EXECUTIVE CHAIRMAN EMERITUS
*James L. Jones

PRESIDENT AND CEO
*Frederick Kempe

EXECUTIVE VICE CHAIRS
*Adrienne Arsht
*Stephen J. Hadley

VICE CHAIRS
*Robert J. Abernethy
*Richard W. Edelman
*C. Boyden Gray
*Alexander V. Mirtchev
*John J. Studzinski

TREASURER
*George Lund

DIRECTORS
Stéphane Abrial
Todd Achilles
*Peter Ackerman
Timothy D. Adams
*Michael Andersson
David D. Aufhauser
Colleen Bell
*Rafic A. Bizri
*Linden P. Blue
Philip M. Breedlove
Myron Brilliant
*Esther Brimmer
R. Nicholas Burns
*Richard R. Burt
Michael Calvey
Teresa Carlson
James E. Cartwright
John E. Chapoton
Ahmed Charai
Melanie Chen
Michael Chertoff
*George Chopivsky
Wesley K. Clark
*Helima Croft
Ralph D. Crosby, Jr.
*Ankit N. Desai
Dario Deste
*Paula J. Dobriansky
Joseph F. Dunford, Jr.
Thomas J. Egan, Jr.
Stuart E. Eizenstat
Thomas R. Eldridge
*Alan H. Fleischmann
Jendayi E. Frazer
Courtney Geduldig
Thomas H. Glocer
John B. Goodman
*Sherri W. Goodman
Murathan Günal
Amir A. Handjani
Katie Harbath
Frank Haun
Michael V. Hayden
Amos Hochstein
*Karl V. Hopkins
Andrew Hove
Mary L. Howell
Ian Ihnatowycz
Wolfgang F. Ischinger
Deborah Lee James
Joia M. Johnson
*Maria Pica Karp
Andre Kelleners
Astri Kimball Van Dyke
Henry A. Kissinger
*C. Jeffrey Knittel
Franklin D. Kramer
Laura Lane
Jan M. Lodal
Douglas Lute
Jane Holl Lute
William J. Lynn
Mark Machin
Mian M. Mansha
Marco Margheri
Chris Marlin
William Marron
Neil Masterson
Gerardo Mato
Timothy McBride
Erin McGrain
John M. McHugh
H.R. McMaster
Eric D.K. Melby
*Judith A. Miller
Dariusz Mioduski
*Michael J. Morell
*Richard Morningstar
Dambisa F. Moyo
Virginia A. Mulberger
Mary Claire Murphy
Edward J. Newberry
Thomas R. Nides
Franco Nuschese
Joseph S. Nye
Ahmet M. Ören
Sally A. Painter
Ana I. Palacio
*Kostas Pantazopoulos
Alan Pellegrini
David H. Petraeus
W. DeVier Pierson
Lisa Pollina
Daniel B. Poneman
*Dina H. Powell McCormick
Robert Rangel
Thomas J. Ridge
Lawrence Di Rita
Michael J. Rogers
Charles O. Rossotti
Harry Sachinis
C. Michael Scaparrotti
Rajiv Shah
Wendy Sherman
Kris Singh
Walter Slocombe
Christopher Smith
James G. Stavridis
Michael S. Steele
Richard J.A. Steele
Mary Streett
*Frances M. Townsend
Clyde C. Tuggle
Melanne Verveer
Charles F. Wald
Michael F. Walsh
Gine Wang-Reese
Ronald Weiser
Olin Wethington
Maciej Witucki
Neal S. Wolin
*Jenny Wood
Guang Yang
Mary C. Yates
Dov S. Zakheim

HONORARY DIRECTORS
James A. Baker, III
Ashton B. Carter
Robert M. Gates
James N. Mattis
Michael G. Mullen
Leon E. Panetta
William J. Perry
Colin L. Powell
Condoleezza Rice
Horst Teltschik
John W. Warner
William H. Webster

**Executive Committee Members*

List as of February 8, 2021

This issue brief was produced with the generous support of Northrop Grumman Corporation as part of a project on projecting the emerging strategic forces balance of the 2030s.

المجلس الأطلسي هو منظمة غير حزبية تروج لقيادة ومشاركة أمريكيتين بنّاءتين في الشؤون الدولية استنادًا إلى الدور المركزي الذي يلعبه المجتمع الأطلسي في مواجهة التحديات العالمية الحالية.

© ٢٠٢١ المجلس الأطلسي للولايات المتحدة. كافة الحقوق محفوظة. يمنع نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو وسيلة من دون إذن خطي من المجلس الأطلسي، باستثناء الاقتباسات الموجزة في مقالات إخبارية أو مقالات نقدية أو مراجعات. يرجى إرسال الاستفسارات على العنوان التالي:

المجلس الأطلسي

١٠٣٠ الشارع ١٥، شمال غرب، الطابق ١٢،
واشنطن العاصمة ٢٠٠٠٥

www.AtlanticCouncil.org (202) 463-7226